



التاريخ : ٢٠٢٤/٧/١٨

المحترم
المحترم

الاستاذ الدكتور / ابراهيم علي لهبش
الاستاذ الخبير الحسابي / زايد عبدالله يوسف العلي
الخبيران المنتدبان في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٥١٦٢ تجاري - دبي

تحية طيبة وبعد ،،،

مذكرة مقدمة من

المدعى عليها الثانية / كي ميفينز للتطوير العقاري - ش ذ م م
وبوكالة المحامي / محمد احمد النجوى

المدعية / كي للعقارات ذ م م
بوكالة المحامي / عبدالمنعم السويidan

المدعى عليها الاولى / شركة دي ايه اكس للعقارات شركة الشخص الواحد ذ م م

الموضوع / تعقيب المدعى عليها الثانية على التقرير التكميلي للخبرة

أولاً - تتمسك المدعى عليها الثانية بكافة دفعوها ودفاعها المقدمة للخبرة ومنها مذكرة التعقيب على التقرير الاول المقدم للخبرة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٨ وتحيل اليه منعا من التكرار .

ثانياً - تتبنى المدعى عليها الثانية ما خلصت اليه الخبرة بعدم ثبوت وجود علاقة تعاقدية بين المدعى عليها الثانية والمدعية والمدعى عليها الاولى لخلو اوراق الدعوى من العقد المزعوم المبرم بين المدعى عليها الاولى والمدعى عليها الثانية ، وكذلك خلو اوراق الدعوى من وعد او التزام او تعهد او قبول من المدعى عليها الثانية للمدعية بانها ستتعاقد مع المدعى عليها الاولى لتسويق وحدات المشروع او ما يثبت نجاح وساطتها المزعومة في الدعوى .

ثالثاً - حسب الثابت في الاوراق ان المدعى عليها الثانية تعاقدت مع شركة كيروف لتسويق وحدات المشروع ، ومسألة تعاقد شركة كيروف مع المدعى عليها الاولى هي مسألة لا تخص المدعى عليها الثانية لعدم وجود تعاقد بين المدعى عليها الثانية والمدعى عليها الاولى.



والمدعية على علم ويقين بعدم وجود علاقة تعاقدية بين المدعى عليها الثانية والمدعى عليها الاولى ، وسبق الاقرار بها من خلال ممثلها المدعية بمحضر اجتماع الخبرة الاول في تقرير الخبرة الاول بان المدعى عليها الاولى ليس لها علاقة بالمدعى عليها الثانية وانما بالشركة العقارية التي تعاقدت معها (الصفحة ٨ من تقرير الخبرة الاول)

ويتأكد هذا الامر فيما خلص اليه التقرير الاول للخبرة من افادة دائرة الاراضي والاملاك بدبي بخلو ما يثبت بأن الوحدات المباعة في المشروع العائد للمدعى عليها الثانية قد تمت نتيجة وساطة واعمال المدعية او المدعى عليها الاولى .

رابعاً - تؤكد المدعى عليها الثانية بعدم ابرامها اي عقد مع المدعية او المدعى عليها الاولى بشأن تسويق او بيع وحدات عقارية في مشروعها (تيرسيس مراسي درايف) وليس لديها اي اتفاق معهما حول دفع عمولات مهما كانت نسبتها عن بيع وحدات ، سيما وان اوراق الدعوى قد خلت تماما بما يخالف هذه الحقيقة .

هذا ما لزم بيانه في التعقيب على التقرير المبني التكميلي

وتقبلوا فائق الاحترام ،،،

بالوكالة عن المدعى عليها الثانية
المحامي محمد احمد اللنجاوي

